تساوي فرص فتح وحماس في الانتخابات التشريعية

العماليون الإسرائيليون مستعدون للانسحاب الجزئي من القدس وحماس تسعى الى دولة بمرجعية إسلامية

العواصم / وكالات

بدأ رجال الامن الفلسطينيون صباح امس السبت بالتصويت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

ومن المقرر ان تجري الانتخابات في الـ٢٥ من شهر كانون الثاني الجاري، الا ان السلطة الفلسطينية قد قررت ان ينتخب رجال الامن بين يومي السبت والاثنين، اي قبل الموعد بنحو اسبوع، لانشغالهم بتأمين حسن سير الانتخابات يوم الاقتراع.

وتشهد فترة ما قبل الانتخابات الفلسطينية تسارعا للاحداث خصوصا ان حركة المقاومة الاسلامية (حماس) تخوضها للمرة الاولى، وان اسرائيل منعت هذه الحركة وغيرها من الفصائل من القيام بحملات انتخابية في القدس.

على صعيد آخر، اظهرت آخر استطلاعات الرأي تقاربا في السباق الانتخابي بين حركة فتح المؤيدة للسلطة الفلسطينية وحماس.

امل عباس

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس اعرب عن امله في ان تلين حماس موقفها بعد دخول المجلس التشريعي.

وبسبب الخشية من وقوع حوادث امنية في يوم الانتخابات بسبب التنافس الحاد بين حماس وفتح، قررت الحركتان العمل معا للحؤول دون حدوث أعمال عنف في يوم الاقتراع.

وأكدت كل من حماس وفتح أن أحدا لن يقترب بسلاحه من مراكز الاقتراع، وتمسكتا بالعمل على إنجاح عملية التصويت.

ويعتبر مراسل (بي بي سي) في قطاع غزة آلان جونستون أن الاتفاق بين الحركتين سوف يريح كثيرين من الفلسطينيين ويخفف من حدة التوتر قبيل الانتخابات، لكنه يضيف أن الاختبار الحقيقي لالتزام الطرفين يأتي يوم الانتخابات.

وكانت الشرطة الاسرائيلية قد داهمت في وقت سابق مكاتب انتخابية في القدس الشرقية تستخدمها حماس في إطار حملتها الانتخابية.

وجاءت مداهمة مكاتب حماس بعد اعتقال الشرطة الاسرائيلية سبعة ناشطين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في القدس الشرقية.

وتعتبر اسرائيل أن حماس والجبهة خرقتا حظرا اسرائيليا عليهما بإدارة الحملات الانتخابية في القدس الشرقية.

انسحاب اسرائيلي

على الجانب الاسرائيلي اكد مسؤولون في حزب العمل ان العماليين سيكونون مستعدين للتخلي عن القطاع العربي من القدس للفلسطينيين في اطار تسوية سلمية.

وجاء في البرنامج الانتخابي الجديد للحزب تمهيدا للانتخابات النيابية في ٢٨ اذار الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه، ان العماليين سيكونون مستعدين لاعادة جميع الاحياء العربية في القدس الشرقية الى الفلسطينيين.

واضاف البرنامج الانتخابي ان "القدس في كافة احيائها اليهودية ستكون العاصمة الابدية لاسرائيل، وكافة الاماكن المقدسة اليهودية ستبقى في ايدي اسرائيل".

وقال النائب العمالي يولي تامير لطبعة صحيفة هاارتس على شبكة الانترنت، ان "ذلك اعلان نوايا يفيد باننا مستعدون للتخلي عن الاحياء المسلمة في القدس".

وقد احتلت اسرائيل في ١٩٦٧ القطاع الشرقي من القدس وضمته، حيث يعيش اكثر من ٢٠٠ الف فلسطيني، فيما استقر ٢٠٠ الف اسرائيلي في احياء جديدة بنيت في المدينة. ويريد الفلسطينيون ان يجعلوا من القدس الشرقية عاصمة الدولة التي يطمحون الى اقامتها.

وحتى لو اقترح حزب العمل الاحتفاظ بسيطرة اسرائيل على الاحياء اليهودية والاماكن المقدسة في القدس، فانها المرة الاولى يعرب حزب اسرائيلي مهم عن استعداده للتخلي عن احياء في القدس.

رؤية حماس

من جانبه اكد القيادي البارز في حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اسماعيل هنية ان هدفها "مرحليا" اقامة دولة فلسطينية على الاراضي التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ مع احتفاظها برؤيتها في حدود فلسطين التاريخية.

وقال اسماعيل هنية الذي يتصدر قائمة حماس للانتخابات التشريعية في حديث لوكالة فرانس برس "قلنا ان الهدف من الانتفاضة الحالية كهدف مرحلي اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على اراضي ١٩٦٧"، لكنه استدرك بقوله ان "حماس تحتفظ برؤيتها في حدود كل فلسطين (التاريخية)".

واضاف ان حماس تريد دولة فلسطينية "مدنية ذات مرجعية اسلامية".

واشار الى ان حماس "تريد ان يكون العلم الفلسطيني مجللا بالشعار (لا اله الا الله محمد رسول الله) ولكن هذا يأتي في سياق وطني وقبول شعبي وتراض" بين مختلف الاطراف.

وتضع حماس الشهادتين باللون الاخضر في الوسط الابيض للعلم الفلسطيني ذي الالوان الاسود والاخضر والاحمر.

تساوي الفرص

وكان استطلاع للرأي نشرت نتائجه الجمعة قد اظهر ان حركتي فتح والمقاومة الاسلامية (حماس) متساويتان تقريبا في عدد الاصوات للانتخابات التشريعية التي ستجري في ٢٥ كانون الثاني.

وبحسب نتائج الاستطلاع الذي اجراه "جيروساليم ميديا اند كوميونيكشن سنتر" حصلت فتح على ٣٢،٣٪ من الاصوات في مقابل ٣٠،٢٪ لحماس.

وتسيطر حركة فتح على المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب في ١٩٩٦ ولها ٦٢ نائبا من نواب البرلمان ال٨٨، وتشارك حركة حماس لاول مرة في الاقتراع الذي سينظم الاربعاء بعدما قاطعت انتخابات عام ١٩٩٦

وبحسب هذا الاستطلاع، فان لائحة "فلسطين المستقلة" برئاسة مصطفى البرغوثي ستحتل المرتبة الثالثة مع ١٢،٦٪ من نوايا الانتخاب تليها لائحة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ٧،٦٪ من الاصوات.

واضاف الاستطلاع ان لائحة "البديل" وهي تحالف احزاب اليسار، ستحصل على ٦،١٪ من الاصوات مقابل ٣،٤٪ فقط للائحة "الطريق الثالث" التي يرئسها وزير المالية المنتهية ولايته سلام فياض والنائبة المستقلة المنتهية ولايتها حنان عشراوي.

ولن تحصل اي من اللوائح الاخرى على نسبة ٢٪ من الاصوات المطلوبة للدخول الى المجلس التشريعي الفلسطيني.

وقال ٣،٣٪ من الذين شملهم الاستطلاع انهم لم يحددوا خياراتهم بعد او لم يعطوا جوابا.

وشمل الاستطلاع عينة تمثيلية من ١٠٠١ شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة بين ١٣ و١٥ كانون الثاني دون تحديد هامش الخطأ فيه.

وسيتالف المجلس التشريعي الفلسطيني المقبل من ١٣٢ نائبا.

وراء الحدث

الانتخابات الفلسطينية في حقل الغام

هال الله فرج

على الرغم من بدء الخطوة الاولى في الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في الخامس والعشرين من كانون الثاني الحالي، بتوجيه منتسبي اجهزة الامن الفلسطينية الى صناديق الاقتراع امس ليتسنى لهم التفرغ لمهام حفظ الامن والنظام خلال معركة الانتخابات الحاسمة التي ستقرر بلا شك، مستقبل مسيرة السلام، بيد ان هذه الانتخابات وفق التداخلات السياسية على الارض تؤكد انها ستكون اشبه بفعالية سياسية وسط حقل من الالغام.

فعلى الجانب الفلسطيني تتقاطع الآراء والمواقف والاتجاهات، بين جهات ترى في المفاوضات طريقا لانتزاع حقوق تاريخية اوصلتها مراحل النضال الصعبة والتضحيات الجسيمة لاكثر من نصف قرن من الزمان الى مرحلة الاستحقاقات الحقيقية في زمن فرض شروطه وتقاليده واخلاقياته واطر تعاملاته الدولية وفي مقدمتها رفض العنف ولغة السلاح واللجوء الى الحوار، والمفاوضات لحل الازمات الدولية وبين جهات ترى في مواصلة مسيرة النضال الساخنة ولغة المواجهة والكفاح، طريقا لانتزاع الحقوق التاريخية، برغم كل التحديات التي اشرنا اليها.

في الوقت ذاته، تتداخل المواقف والاراء والسياسات، داخل الجبهة الاسرائيلية، بين جهات مؤيدة لمواصلة مسيرة المفاوضات والسلام وتعزيز مبادرة شارون بالانسحاب من غزة لتوفير اجواء مثلى لايقاف العنف والعنف المقابل، بالاخص ان حزب العمل دعم اخيرا ذلك، بتأكيده على امكانية الانسحاب من اجزاء من القدس في اطار عملية سلام شاملة، وبين جهات متشددة ترفض أي مبدأ للانسحاب والتفاوض مع الفصائل الفلسطينية، مؤكدة ان لغة العنف هي الوسيلة الفاعلة لايقاف العنف المضاد.

وبين هذا الموقف وذاك، تتفاعل المواقف بين الجبهتين المتفاوضتين والاساسيتين في عملية السلام، في وقت تلوح في الافق العديد من العراقيل السياسية لعل في مقدمتها منع فلسطينيي الشتات من المشاركة في الانتخابات التشريعية وفقا لاتفاقات اوسلو، فضلا عن وجود مرشح مهم ورئيس مثل البرغوثي وراء القضبان، وتواصل اعمال العنف والعنف المضاد، بالاخص بعد ان فجرت عملية "تل ابيب" ردود افعال عنيفة على الساحتين الفلسطينية والاسرائيلية، بالاخص بعد ان اعتبرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس استهدافا للانتخابات التشريعية!

واذا كانت المعركة الانتخابية القادمة تعيش اجواء المنافسات متعددة الصفحات، منافسة حادة بين منظمة التحرير وحماس، واخرى في داخل اجنحة فتح، فان التحدي الاكبر والاصعب سيكون بلا شك، فرضية فوز حماس بالغالبية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية المقبلة، في وقت ما تزال فيه اسرائيل، والادارة الامريكية تصنفانها ضمن "المنظمات الارهابية" مما يستلزم بالمقابل من حماس التفكير الجدي في التعامل مع الاحداث المستقبلية وفق ايدلوجية المصالح الفلسطينية العليا.

الى ذلك كله، فان تحديات اللحظات الاخيرة ما زالت قائمة بل تزداد حدة وتصاعداً مع الاقتراب من موعد الانتخابات، وفي مقدمة ذلك، اقدام متطرفين، او مندفعين، او مدفوعين باية صيغة وبأي شكل، ومن اية جهة بمحاولة اعادة خلط الاوراق على الساحة الفلسطينية من خلال القيام باعمال عنف سواء ضد المؤسسات الاسرائيلية، او حتى ضد المؤسسات الفلسطينية ذاتها، من اجل تفجير ردود افعال عنيفة، ربما يكون الهدف منها تخريب عملية الانتخابات وعرقلة مسيرة السلام والعودة بالاوضاع الى نقطة البداية، مما ينذر بانعكاسات كارثية على مختلف الصعد.

ان ما يؤكد هذه الاحتمالات على ارض الواقع، اعمال العنف التي سادت الاجواء الفلسطينية، واحتلال مقار العديد من المؤسسات، والتلويح بخرق الهدنة مع الجانب الاسرائيلي، اما على الجانب الاخر فان المتشددين الاسرائيليين وفي مقدمتهم المستوطنون الذين اجبروا على مغادرة مستوطناتهم عبر مبادرة شارون للانسحاب من غزة ينتظرون اية فرصة لاعادة خلط الاوراق وتقويض مسيرة السلام، واعادة عجلة الاوضاع الى الوراء بما قد يفضي الى اعادة الاحتلال ثانية مما يضع السلطات الفلسطينية وجها لوجه امام تحديات حقيقية على الارض لا بد من التعامل معها وفق مدياتها الواضحة والمتوقعة.

في ظل ذلك كله، لا بد من الاقرار ان نسبة كبيرة من الرأي العام الفلسطيني، ترى ان سياسة الرئيس محمود عباس استطاعت ان تنقل القضية الفلسطينية الى آفاق دولية رحبة تمثلت في التعاطف والتضامن والتأييد وفي حجم الدعم والمساعدات المادية والمعنوية، وفي تأكيدات المجتمع الدولي على اهمية تنفيذ خريطة الطريق باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة على الحياة جنبا الى جنب مع الطرف الآخر! مما يستلزم تكثيف الجهود لدعم وتطوير هذا المسار الايجابي الفعال في القضية الفلسطينية.

الى ذلك كله، وفي الوقت الذي تجد فيه الانتخابات التشريعية الفلسطينية نفسها في حقل الغام خطر من التحديات الشرسة ومتعددة الاطراف، فان المسؤولية الوطنية الفلسطينية العليا تستلزم من كل الجهات والاطراف والقوى والمنظمات والفصائل الفلسطينية توحيد جهودها لعبور ازمة التحديات هذه، وعدم توفير اية ذريعة للجانب الآخر ولاية جهة اخرى لافشال الانتخابات التشريعية او لتفجير الغام العنف والعنف المقابل وهدم كل النتائج الايجابية المتحققة عبر مسار صعب وشاق ومرير!

ان الحرص على وحدة الموقف الفلسطيني يجب ان يتجسد بوحدة القرار والفعل الفلسطيني ذاته للعبور بالانتخابات الى ضفة الانجاز الديمقراطي الحقيقي بما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه وقول كلمته واختيار ممثليه الحقيقيين، ومن ثم سيكون بالامكان اعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل بعيدا عن التحديات الخارجية والمواقف اللامسؤولة، فهل سيتمكن الفلسطينيون من عبور حقل الالغام بنجاح ودون خسائر؟!

الأسد يؤكد مواصلة التعاون مع لجنة التحقيق الدولية

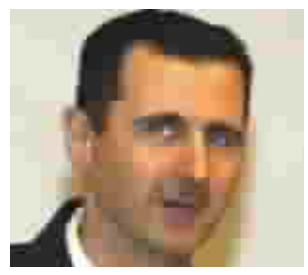

دمشق /اف ب

اعلن الرئيس السوري بشار الاسد امس السبت ان سوريا ستواصل التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري الا انه شدد على "ان السيادة الوطنية هي الاعلى وليس قرارات مجلس الامن".

وقال الاسد في خطاب امام المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب في دمشق "نحن مع التحقيق في اغتيال الحريري كي يصل الى معرفة الفاعل وسنتابع التعاون الان وفي المستقبل من اجل جلاء الحقيقة على قاعدة السيادة والمصلحة الوطنية" معتبرا ان "مصلحة سوريا تلتقي مع التحقيق عندما يكون نزيها".

الا ان الاسد الذي تطالب لجنة التحقيق بالاستماع اليه اضاف "ان السيادة الوطنية هي الاعلى وليس قرارات مجلس الامن".

وتابع قائلا "نتحرك من سيادتنا الوطنية وكرامتنا وليس من اي شيء آخر".

ولم يوفر لجنة التحقيق في انتقاداته عندما وصفها بانها "لجنة ادانة وليست للجنة تحقيق" مضيفا "حتى اذا تطلب منا الظرف ان نقاتل من اجل بلدنا فاننا مستعدون لذلك".

وتابع "اننا نتعاون (مع لجنة التحقيق) ضمن مصلحتنا الوطنية" مشددا على ان هناك "محاولة لخلق لعبة سياسية بغطاء قانوني".

وكانت كل من دمشق وطهران قد طالبتا بتحقيق "على اسس مهنية وحيادية" في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، في بيان مشترك صدر في ختام زيارة رسمية قام بها الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الى سوريا.

وجاء في البيان الذي بثه التلفزيون السوري "دان الجانبان جريمة اغتيال الحريري مؤكدين حرصهما على ان ياخذ التحقيق الدولي مجراه على اسس مهنية وقانونية وحيادية".

وشجب البلدان بحسب البيان "اي محاولة لاستغلال هذه الجريمة الأثمة لاغراض سياسية تستهدف الضغط على سوريا".

كويزومي يتعهد بإصلاح العلاقات مع بكين وسيئول

طوكيو / وكالات

تعهد رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي في اخر كلمة له على ما يبدو كرئيس للوزراء امام البرلمان بالمضي قدما في رأب الصدع مع الصين وكوريا الجنوبية.

واعترى الفتور علاقات اليابان مع الدولتين بشكل ملحوظ منذ تولي كويزومي السلطة في عام ٢٠٠١ وبدء زيارات سنوية لنصب يكرم اشخاصا ادانتهم محكمة للحلفاء كمجرمي حرب الى جانب ٢,٥ مليون ياباني قتلوا في الحرب العالمية الثانية.

ومن المتوقع ان تكون دبلوماسية اليابان تجاه بقية دول اسيا أحدى القضايا السياسية الرئيسية في السباق لرئاسة الحزب الديمقراطي الحر الحاكم بعد انتهاء فترة كويزومي كرئيس للحزب في ايلول.

وقال كويزومي في كلمة رئيسية امام جلسة جديدة للبرلمان بدأت يوم الجمعة -على الرغم من وجود

خلافات في الرأي وتحديات بشأن بعض القضايا فان الصين وكوريا الجنوبية هما اهم جاراتنا وسنبني علاقات ذات توجهات مستقبلية تقوم على اساس التفاهم والثقة المتبادلتين.-

ولم يشر كويزومي في كلمته الى زياراته لنصب ياسوكوني بطوكيو والذي يعتبره منتقدون رمزا للماضي العسكري الياباني . وشدد كويزومي مرارا على انه يزور هذا النصب للصلاة من اجل السلام.

وكرر تارو اسو وزير الخارجية الياباني وأحد المنافسين المحتملين لخلافة كويزومي اراء رئيس الوزراء بشأن دبلوماسية اليابان تجاه اسيا في كلمة منفصلة امام البرلمان.

وقال اسو ان-تطوير العلاقات الصينية اليابانية احدى السياسات الخارجية الاساسية لبلدنا ، مشددا على رسم صورة مضيئة لعلاقاتنا في المستقبل مع الصين وكوريا الجنوبية من خلال تعميق الحوار.

توقع دبلوماسي بحصول ايران على شحنات من اجهزة الطرد المركزي

طهران / الوكالات

افاد دبلوماسيون ان ايران قد تكون تسلمت ثلاث شحنات من اجهزة الطرد المركزي المتطورة "بي ٢" التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم مما قد يعزز شبهات الدول الغربية بان ايران تخفي نشاطا نوويا حساسا.

وتنفي ايران التي تمتلك اجهزة طرد مركزي اقل تطورا من نوع "بي-١"، انها تلقت اجهزة اكثر تطورا قد تسهل عملية تخصيب اليورانيوم.

واشار دبلوماسي الى حصول ايران على ثلاث شحنات تشمل كل منها جهازا واحدا من نوع "بي-٢" على ما يبدو في ١٩٩٧ من شبكة السوق السوداء التي اقامها معد القنبلة الذرية الباكستانية عبد القدير خان.

وتؤكد طهران ان برنامجها النووي اغراضه سلمية ويهدف الى توليد الطاقة الكهربائية لكن الولايات المتحدة تعتبر انه غطاء لنشاطات الغرض منها انتاج السلاح الذري.

وتستخدم اجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم لتوفير الوقود لمفاعل نووي او بعض مكونات القنبلة الذرية. وهي تعمل على شكل سلسلة تضم المئات او الالاف من هذه الاجهزة تدور بسرعة عالية جدا لتكرير نظير اليورانيوم "يو-٢٣٥".

وما ان يتم التحكم بعملية التخصيب يصبح من الممكن انتاج اسلحة نووية.

وقال دبلوماسي اخر ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتحقق من برنامج ايران النووي منذ ثلاث سنوات وسبق ان قالت ان طهران لا تحترم الاجراءات الوقائية الدولية، تحقق في المعلومات حول اجهزة "بي-٢".

وردا على سؤال عما اذا كانت هذه المعلومات تشكل "الدليل القاطع" على مخاوف الدول الغربية، قال الدبلوماسي "نعم. في حال تأكد ذلك يكون الامر انتهى" بالنسبة الى ايران.

ويقول الخبير في حظر انتشار الاسلحة النووية غاري سامور لوكالة فرانس برس "سيكون ذلك دليلا قاطعا على عدم التعاون" وسيكون من الصعب على روسيا القول ان ايران يجب ان تحصل على مهلة قبل احالتها على مجلس الامن لفرض عقوبات محتملة عليها.

ولم يستبعد الدبلوماسي ان تكون الشحنات تضمنت اكثر من جهاز واحد.

واتى هذا التطور في وقت يستعد مجلس حكام الوكالة الدولية للاجتماع في فيينا في الثاني من شباط/فبراير المقبل للبحث في احتمال احالة الملف الايراني على مجلس الامن.

وتريد المانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة احالة الملف على مجلس الامن.

وتؤكد طهران انها حصلت فقط على رسوم تتعلق باجهزة "بي-٢" في منتصف التسعينات وانها لم تجر اي عمل على "تصاميم +بي-٢+ بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢"، على ما جاء في تقرير للوكالة الدولية في ايلول ٢٠٠٥.

تركيا تعيد اعتقال أغا الذي حاول اغتيال البابا

انقرة/ BBC

عاد المسلح التركي الذي اطلق الرصاص على بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني عام ١٩٨١ الى السجن مرة اخرى ، بعد ثمانية ايام من الافراج عنه.

ا وقد اصدرت محكمة الاستئناف العليا في تركيا حكما باعادة محلي علي أغا البالغ من العمر ٤٨ سنة الى السجن من جديد، قائلة إنه يتعين عليه قضاء المزيد من الوقت في السجن لقتله صحافيا تركيا عام ١٩٧٩ ,

وكان الإفراج عن أغا قبل ثمانية قد اثار غضبا شعبيا في تركيا.

يذكر ان أغا أمضى ١٩ سنة في احد سجون ايطاليا لمحاولته قتل البابا. وكان الشاب التركي اطلق عيارات نارية باتجاه البابا في ميدان سان بيتر عام ١٩٨١، لكنه لم يوضح ابدا سبب قيامه بهذا الامر.

وقيل آنذاك ان المخابرات السوفيتية كي جي بي ومعها الاستخبارات البلغارية كانت وراء محاولة الاغتيال، الا ان هذا الامر لم يتم اثباته خلال محاكمة اغا.

وكان اغا يبلغ من العمر ٢٣ عاما حين شن الهجوم، وقد وصف آنذاك بأنه مجرم معروف وله صله باليمين المتطرف.

يذكر ان البابا زار اغا في سجنه بعد سنتين على الحادثة واعلن علنا الصفح عنه.

وقد اعتقل أغا يوم الجمعة في اسطنبول ، ونقل على إثر ذلك الى مقر قيادة الشرطة.

وجادل وزير العدل التركي بأنه يتعين على اغا أن يمضي عشر سنوات اضافية لقتله الصحافي اليساري التركي عبدي ايكشي عام ١٩٧٩، ولقيامه ايضا بالسطو على مصرفين.

وصرح مصطفى ديمرباج محامي اغا بأنه يحترم كل القرارات التي تصدر عن المحاكم التركية المستقلة.

انان يدعو لبنان لممارسة سلطاته على الجنوب

نيويورك /اف ب

اكد الامين العام للامم المتحدة كوفي انان في تقرير صدر مؤخرا، ان الانتهاكات الاخيرة لوقف اطلاق النار على الحدود الاسرائيلية-اللبنانية تثبت "ضرورة ان تتحرك الحكومة اللبنانية وتمارس سلطتها الكاملة على كافة انحاء جنوب البلاد حتى الخط الازرق".

لذلك يتعين على الحكومة اللبنانية "نشر اعداد كافية من القوات المسلحة والقوى الامنية للتأكد من حفظ النظام واعادة الهدوء"، كما اضاف انان في تقريره نصف السنوي حول القوة الموقتة للامم المتحدة في لبنان (فينول).

وقال ان "نشر قوات اضافية في

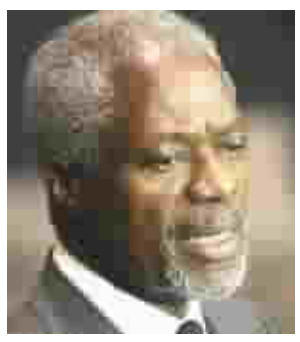

جنوب البلاد يجب البدء بتحضيره من دون تأخير".

ويطلب قرار مجلس الامن ١٥٥٩، من جملة امور اخرى، ان يمارس لبنان سيادته على كامل اراضيه.